Jantarach, J., Thanaboripat, D., 2010. The efficacy of ethyl acetate extract of Trichoderma culture broth on growth inhibition and aflatoxin production by Aspergillus flavus IMI 242684. Current Applied Science of Technology. 10 (1), 19–29.

Kredics L, Zsuzsanna A, Szekeres A, Hatvani L, Manczinger L, Cs V, Erzsebet N. 2005. Extracellular proteases of Trichoderma species-a review. Acta Microbiol Immunol Hung. 52:169–184

Kubicek CP, Mach RL, Peterbauer CK, Lorito M. 2001. Trichoderma: from genes to biocontrol. Journal of Plant Pathology. 83:11–23

Lidia Błaszczyk1, Marek Siwulski2, Krzysztof Sobieralski2, Jolanta Lisiecka, Małgorzata Jędryczka. 2014. *Trichoderma* sp. –application and prospects for use in organicfarming and industry Institute of Plant Genetics, Department of Vegetable Crops, Dąbrowskiego. Poznań, Poland. 159, 60-594.

Nashwa M.A., Sallam; K.A.M. Abo-Elyousr and M.A.E. Hassan, 2008. Evaluation of Trichoderma Species as biocontrol Agents for damping-off and wilt diseases of Phaseolus vulgaris L. and Efficacy of suggested formula. Egyption Journal Phytopathology. 36: 81-93.

Papaviazas G. C., Lewis J.A. 1989. Effect of Gliocladium and Trichoderma on damping-off and blight of snapbean caused by Sclerotium rolfsii in the greenhouse.PlantPathology.38:277-286.

Pozo, M.J, Baek JM, Garcia JM, Kenerley CM. 2004. Functional analysis of tvsp1, a serine protease-encoding gene in the biocontrol agent Trichoderma virens. Fungal Genet Biol. 41:336–348.

Rath, A.K., Ramakrishnan., Kumaraswamy, B., Bharati, S. K. Singla, K., Sethunathan, P. N. 1999. Effect of pesticides on microbial biomass of flooded soil, Chemosphere, 37:661 671

Weinding R. 1934. Studies on a lethal principle effective in the parasitic action of Trichoderma lignorum on Rhizoctonia solani and other soil fungi. Phytopath. 24:1153–1179.

مجلة التربوي
Journal of Educational
ISSN: 2011- 421X

معامل التأثير العربي 2.03
العدد 24

منهج الأخفش اليمني النحوي من خلال كتابه (العقد الوسيم في الجار والمجرور والظرف وما لكلٍ منهما من التقسيم)

معمر فرج سعود، الطاهر سالم العامري، إسماعيل حامد الشعّاب

المستخلص :
بيّنت هذه الدراسة ملامح منهج الأخفش اليمني وطريقته في تأليف كتابه **(العقد الوسيم في أحكام الجار والمجرور والظرف وما لكلٍ منهما من التقسيم)** ، وظهر جلياً كيف كان يناقش المسألة النحوية، وكيف كان يعتمد في نقله عن سابقيه من النحاة ، وتبيّن نهجه النحوي في اعتماده على مناهج المدارس النحوية ، وهذه ملامح عامة وهناك ملامح خاصة يمكن إيجازها في نقاط :
1- حاز الأخفش اليمني قصب السبق في تأليف كتابه ، فهو أول من فتق مسائل الظرف والجار والمجرور (شبه الجملة)، ولملم شتاتها من بطون أمّات الكتب ، وصنّف فيها كتابا مستقلاً .
2- لم يكن الأخفش اليمني ناقلا فقط لآراء غيره ، بل كان يناقش المسألة النحوية مبدياً رأيه النحوي ، بل كان أحيانا يقول : (وهذا أمر لم يسبق إليه نحرير) ، يقصد غيره من النحاة .
3- لم يعتمد كثيرا على الشواهد وبخاصة شواهد الحديث النبوي ، ولعل ذلك راجع إلى أن الحديث مروي بالمعنى فزهد عن الاستشهاد به ، أو أن كتابه قائم على الكلام المختصر المفيد ، مجتنباً الإطناب ما أمكن .
4- تظهر ملامح المدرسة البصرية في منهجه أحيانا ، وتظهر المدرسة البغدادية أحياناً ، وقلّما تظهر المدرسة الكوفية ، وذلك (مستشفٌ) من خلال كتابه .
مفاتيح البحث: (شبه الجملة . النحو . العقد الوسيم . الظرف . اليمني)

مقدمة .

لعلّ الناظر في التراث النحوي الذي خلفه العلماء الأجلاء يلحظ ثراءه وغناه ، وبخاصة عندما يكون المصنَّف منفردا ، يناقش شبه الجملة وأحكامها ، وينفرد صاحبه به ، ويكون له قصب السبق في تأليفه ، ولعلّ هذا هو سبب اختيار هذا الموضوع ، وسبب آخر وهو بريق اسم هذا المصنِّف , الذي نلحظ ارتباطه بالعالم النحوي الجليل سعيد بن مسعدة (الأخفش الأوسط) .

أهمية الدراسة .

تأتي أهمية الدراسة في بيان منهج الأخفش اليمني في تأليف كتابه ، ويعتبر هذا الكتاب أول مصنف فصل شبه الجملة بعد أن كانت مبعثرة في مصنف واحد ، وهذا الموضوع لم يتطرق إليه أحد من الباحثين – على حد علمنا - .

تمهيد .

ألّف الأخفش اليمني كتابه هذا ، وقد وسمه بـ(العقد الوسيم في الجار والمجرور والظرف وما لكل منهما من التقسيم) ، أو كما يسميه بعض أهل الصنعة **(نزهة الطرف في الجار والمجرور والظرف)** ، غير أن الأقرب إلى الصواب الاسم الأول ؛ لأنه يقول في نهاية كتابه : "وقد وصلنا بالخلوص إلى هذا البحث اللطيف ، إلى ما أردنا من حسن خاتمة العقد الوسيم ، وحصلنا به إلى ما وعدنا من الوفاء ، ببيان معظم أحكام الظرف والتقسيم ..."[1] .

1"- العقد الوسيم في الجار والمجرور والظرف وما لكل منهما من التقسيم ، صلاح الدين بن الحسين الأخفش اليمني ، تحقيق ودراسة : رياض بن حسن الخوام ، ص :99 ، الطبعة الأولى 2001 ، المكتبة العصرية بيروت لبنان .

وكان لهذا الكتاب أهمية كبرى ، وعناية كبيرة بين تلاميذه ، كونه أول كتاب صُنِّف في فصل شبه الجملة من طيات كتب النحاة ، وجعلها في كتاب مستقل ، فهو عقد لا يعرف نظيره في مؤلف [1]، ولا ينكر أحد صعوبة هذه الأحكام مع توزيعها في كتب النحو على مباحث متعددة ، وأبواب مختلفة ، فاستطاع الأخفش بذكاء متميز أن يجمع معظم هذه الأحكام في هذا الكتاب ، بعد تبويبها تبويبا محكما ، وترتيبها ترتيبا حسنا ، فصار عقدا وسيما تبدو فيه دقة الصنعة ، وبراعة السبك وحسن التصنيف[2] .

وقد حاز فضل تحقيقه ودراسته وإخراجه ، من غيابات وأغوار المخطوطات إلى نور الكتب والمنشورات ، الفاضل رياض بن حسن الخوام ، وقد أشرفت على طباعته المكتبة العصرية بلبنان ، وكانت الطبعة الأولى منه عام 2001م .

ولا يخفى على الناظر (بريق) اسم هذا العالم ، كيف لا وقد ذكر بعض أهل التراجم أنه تربطه بعض علاقات النسب بالأخفش الأوسط – كما سيأتي - ؟ ، وقبل الخوض في موضوع منهجه ، لابدّ من الحديث - ولو بشيء من الإيجاز - عن سيرة حياته ، ولا يتسع المقام لكثرة الكلام والتوسع ، ومن أراد الاستزادة فليرجع إلى كتب التراجم التي ترجمت له

اسمه ولقبه .

هو صلاح بن حسين بن علي بن محمد الملقب بالأخفش ، يرجع نسبه إلى الإمام يحيى بن الحسين الحسني اليمني الصنعاني[3]، ولعل والد السيد صلاح هو السيد العلامة الحسين بن علي الأخفش[4] .

وبيّن صاحب النشر سبب تلقيبه مع جده بالأخفش ، وهو أن محمد بن صلاح هو الجد الجامع لبني الأخفش وبني الشامي ، وأن السيد محمد هذا لُقّب بالأخفش لتبحره في علوم العربية كالأخفش النحوي المشهور [5] .

شيوخه وتلاميذه .

أخذ الأخفش العلم على غير عالم ، وسنقتصر على ذكر بعضهم :

1- عز الدين بن علي بن صلاح بن محمد العبالي المتوفى سنة 1088هـ ، أخذ عنه علوم الحديث وغيره[6].

2- الحسين بن الحسن بن علي الأخفش المتوفى سنة 1100هـ وهو ابن عمه كما ذكر صاحب النشر[7] .

3- القاضي محمد بن إبراهيم بن يحيى السحولي المتوفى سنة 1109هـ وقد أخذ النحو عليه[8] .

أما **تلاميذه** فهم كثر ، نقتصر على بعض منهم وهم :

1-علي بن محمد بن علي بن يحيى بن الإمام المؤيد الحسني المتوفى 1126هـ قرأ على الأخفش الشرح الصغير[9] .

2- الحسين بن القاسم بن المؤيد بالله محمد بن القاسم بن محمد الحسني الشهاري المتوفى 1131هـ قرأ على الأخفش (مقدمات البحر) و(شرح القلائد)[10] .

3- علي بن محمد بن أحمد بن صالح العنسي اليمني الصنعاني المتوفى 1139هـ [11].

1- نفسه : 41 .
2- تنظر مقدمة محقق كتاب (العقد الوسيم) : رياض حسن الخوام .
3- تنظر ترجمته في : البدر الطالع للشوكاني 296/1 .
4 – ينظر : نشر العرف 796/1 .
5– ينظر : نشر العرف 543/1 .
6- ينظر : نشر العرف 789/1 .
7- ينظر : نفسه .
8 – ينظر : نفسه .
9- نفسه 247/2 ، وينظر : البدر الطالع 71/1 .
10- ينظر: نشر العرف 601/1
11 - ينظر : نفسه 789/1 وينظر : البدر الطالع 475/1 .

وفاته .

بقي الأخفش في صنعاء مشتغلا بالعلم حتى توفاه الله تعالى سنة 1142هـ يوم الأربعاء السابع والعشرين من رجب ، وازدحم الناس على جنازته ، وأغلقت الأسواق في صنعاء ودفن في (خزيمة) [1].

واقتضت طبيعة هذا البحث أن يُقسّم إلى مبحثين رئيسين وهما :

المبحث الأول : منهج الأخفش اليمني في الأخذ من سابقيه ، ومناقشة آرائهم في المسألة النحوية .

يتضح جليا أن الأخفش اليمني قد استفاد استفادة قصوى ، وبرع براعة عظمى في الأخذ من أسلافه، حيث نراه يقول : "إن شان فرائده وناظمها القصر والقصور ، فقد زانها التقاطها من درر بحور"[2] ، ثم يبين الغرض من تأليفه بقوله : " والمقصود بها ضبط ما يشرد"[3] ، ثم الوصول إلى معظم حكمه – أي الظرف العام – وحكم أخيه المشارك له في الأحكام[4].

لقد قسم الأخفش كتابه هذا إلى مقصدين رئيسين :

أما الأول فقد حوى ستة فصول ، تناولت أحكام شبه الجملة ، ومسألة تعلقها وكل ما يخصها ، ثم أردف الفصل السادس ببعض الفوائد اللطيفة ، وتطبيق بعض التراكيب المفيدة .

أما المقصد الآخر فقد جاء مقسما إلى ستة أقسام ، تحدث فيها عن الظروف المعربة والمبنية ، والظروف المضافة إلى الجملة ، والظروف المضافة إلى المفرد ، والظروف الممنوعة من الصرف ، وأنهى الحديث عن الخلاف المشهور بين سيبويه والأخفش حول (كيف) .

وإذا ما تتبعنا الكتاب وجدناه ينقل كثيرا عن نحاة البصرة والكوفة ، وهذا ما يثبت لنا أن الرجل يتبع المدرسة البغدادية ، التي توازن بين المدرستين ، ومن ثم تنقل رأيها في المسألة النحوية .

ولعلّنا في هذه الورقات نبدأ بنقله عن سيبويه ، ثم نقله عن نحاة البصرة والكوفة عموما ، ثم إفراطه في النقل عن رضي الدين الاستراباذي ، أو كما يسميه (نجم الأئمة) .

ينقل عن سيبويه حديثه عن الظرف غير المتصرف ، مثل (لدى) و(مع) و(بين بين) و(حول) وأخواته) ، مع ملاحظة أنه لا ينقل بالنص ، ويتضح هذا إذا ما قارنا كلامه بكلام سيبويه ، فيختار سيبويه أن يكون ظرفا ويقبح أن يكون غير ظرف صفة الأحيان ، فتقول : سير عليه طويلا ، وسير عليه حديثا ، وسير عليه كثيرا ، وسير عليه قليلا ، وسير عليه قديما ، وإنما نصب صفة الأحيان على الظرف ولم يجز الرفع ؛ لأن الصفة لا تقع مواقع الاسم ، كما أنه لا يكون إلا حالا قوله : ألا ماءَ ولو باردا ، لأنه لو قال : ولو أتاني باردٌ ، كان قبيحا[5] ، وعبارة الأخفش اليمني توحي بأنها عند سيبويه صفة زمان ، أقيمت مقامه كـ(قديما) و(حديثا) إلا (مليّا) و(قريبا) فلا يلزم[6] ، ويرى أنها عند بعض القوم مثلها [7].

ويختار ابن يعيش فيه الظرفية ، ولا يتمكن تمكن أسماء الزمان صفات الأحيان ، نحو : (طويل) و(قليل) و(حديث) ، تقول : سير عليه طويلا وسير عليه حديثا ، وسير عليه قليلا ، فلا يكون حسنا هنا إلا النصب على الظرف ؛ لأنك إذا جئت بالنعت ولم تجيء بالمنعوت ضعُف الكلام[8] ، ويتضح من هذا هذا موافقة الأخفش لسابقيه ، فلم يذكر رأيا يخالفهم .

ومن منهجه نراه يضع عنوانا - بعض الأحيان- وسط السطر بقوله : (نكتة) ، (تنبيه) ، (فائدة) ، وذلك عندما بدأ كلامه واستهله برأي سيبويه أن نحو : الدهر والليل والنهار ، أي مع النهار مختص

1- ينظر : البدر الطالع 279/1 .
2 – العقد الوسيم : 41 .
3 – نفسه 41 .
4 – ينظر : نفسه : 46 .
5 – ينظر : الكتاب 227/1 .
6 – أي أن : مليا وقريبا لا يكونان ظرفين اتفاقا .
7 – ينظر : العقد الوسيم : 92 .
8 – ينظر : شرح المفصل 43/2 ، وينظر : شرح الرضي على الكافية 173/1 ، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع 917/1 .

بـ(كم) ، وكذا المحرم وصفر[1] ، وسنناقش هذه النكتة عند الحديث عن نقله من رضي الدين الاستراباذي .

أما نقولاته عن نحاة المِصرَين ما نقله عنهم من تضمن الظرف معنى الفعل ، فإذا تضمن الظرف معنى الفعل عمل عمله ، فينصب ما يكفيه رائحة الفعل ، ويرفع المضمر والظاهر ، ويشترط البصريون اعتماده على صاحبه ، أو النفي والاستفهام، ولا يشترط الكوفيون ذلك[2] ،فعندهم أن (مال) في قولنا : (عندك مال) يجوز أن يكون مرفوعا بالابتداء ، وأن يكون مرفوعا بالظرف [3] ، وسيظهر عند نقله من ابن هشام تجويزه الوجهين موافقا له ، وسنؤجل هذا في حينه .

ويظهر نقله رأي الكوفيين في منع جر يوم وشهر، فإن كان مستغرقا بها أو أكثره وهو نكرة ، فمرفوع غالبا كـ(الصوم يومٌ ، والسير شهرٌ) وهو في أكثره ، وجاز النصب والجر بفي ، أو معرفة فالثلاثة[4] ، والنصب أرجح ، ويرى الكوفيون أنه لا ينجر فيهما ؛ لإفادته التبعيض ولا يفيد ، فإن لم يستغرق فالأخيران أغلب وفاقا[5] .

والظاهر موافقته لهم في هذا ، وقد منع الكوفيون الجر بفي ، لأن في عندهم تفيد التبعيض ، فلا يجيزون : (صمت في يوم الجمعة) بل يوجبون النصب ، ويرى الرضي الجواز وهو الأولى ؛ لأنه لا يعلم إفادة (في) للتبعيض[6].

ومن نقولاته أيضا نَقْلُه الكثير عن رضي الدين الاستراباذي ، ويظهر تأثره به إلى درجة أنه كلما ذكره وصفه بـ(نجم الأئمة) ، وهو لقب له ، يقول الأخفش : "وكثيرا ما يطلق الظرف على المجرور مع ما يجره من الحروف ، قال الرضي : لأن كثيرا من المجرورات ظروف وعلى ما يشملهما ..."[7] ، وهذا القول لم يخترعه الرضي ، بل سبقه إليه أسلافه ، فقد سبقه سيبويه ، فهي عنده حروف[8] تجري مجرى خلفك وأمامك ، ولكنّها عُزلت لتفسر المعاني ، لأنها غرائب[9] ، غير أن تأثر الأخفش بالرضي جعله يذكره دون غيره .

ولاشك أن النحاة القدماء يطلقون على الجار والمجرور لفظ الظرف ، لأن كلمة الظرف عندهم تشمل شبه الجملة بنوعيه (المفعول فيه والجار والمجرور) ، ويرى ابن هشام رأي ابن مالك عند حديثه عن (كيف) ، أنه لم يقل أحد أن كيف ظرف ، إذ ليست زمانا ولا مكانا ، لكنها لما كانت تفسر بقولك : على أي حال ، لكونها سؤالا عن الأحوال العامة سميت ظرفا ، فهي في تأويل الجار والمجرور ، واسم الظرف يطلق عليهما مجازا ، ويؤيد ذلك الإجماع على أنه يقال في البدل : كيف أنت ؟ أصحيح أم سقيم ؟ بالرفع ، ولا يبدل المرفوع من المنصوب[10] .

ومن نقل الأخفش اليمني عن الرضي أيضا ما وضعه تحت عنوان (فائدة) ، وهذه مزيّة تميز بها كتابه ، حيث تميز بكثرة الفوائد والتنبيهات والنكت ، مع ملاحظة أن الأخفش هنا قد ذكر مع الرضي غيره من النحاة ، وهذا أسلوب يستعمله بين الفينة والأخرى ، وهو عدم التصريح ببعض من نقل عنهم ، وهذه

1 – ينظر : العقد : 94 ، وينظر : الكتاب 216/1 .
2 – ينظر : العقد الوسيم : 62 .
3 – ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي : 258 .
4 – أي : الرفع والنصب والجر .
5 – ينظر : العقد الوسيم : 84 .
6 – ينظر : شرح الرضي على الكافية 95/1 ، وهو رأي ابن مالك في شرح التسهيل 320/1 .
7 – العقد الوسيم : 43-44 .
8 – عند حديثه عن (في) و (من) .
9 – ينظر : الكتاب : 411/1-412 .
10 – ينظر : مغني اللبيب 140/3 .

مزية أخرى يضيفها إلى الشيخ الرضي ، يقول : "**(فائدة)** قال الرضي وغيره : لا يحتاج في الإضافة إلى ما هو ظرفه إلى رابط الضمير ، فلا يقال : يوم جاءك فيه زيد ، لكفاية ربطها ..."[1] .

ولعله يقصد بـ(غيره) ابن مالك وابن هشام ، فينقل ابن مالك عن ابن السراج أنه إذا قلت : (أعجبني يوم قمت فيه) امتنعت الإضافة ، لأن الجملة حينئذ صفة ، ولا يضاف موصوف إلى صفة [2] ، ومن جوز الإضافة معتمدا على بيت النابغة الجعدي[3] :

مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر بعد ذلك وحجتان

ردت ؛ وذلك لأن أصله (لعامَ) فمنعه من الصرف ، كما في قول عباس بن مرداس السلمي[4] :

فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع

ولم يكن فيه إلا العلمية للضرورة [5].

وممن نقل عنهم الأخفش اليمني ابن هشام ، كنقله أن (رب) لمجرد التكثير أو التقليل ، وليست لتعدية العامل حتى تتعلق به ، فما كان الظرف إلا لإفادة وقوع العامل فيه ، والجار للإفضاء بفعل أو معناه إلى ما بعده ، فكان لزاما وجود متعلقهما ، مصدرا كان أو ما هو مشتق منه[6] ، والمختار في رب أنها مثل الكاف وحاشا وعدا ، وفاقا لابن هشام وخلافا للجمهور[7] .

ويظهر من هذا موافقته لابن هشام ومخالفته للجمهور ، وقد ذهب إلى هذا الرأي مع ابن هشام الرماني وابن طاهر ، ورب عند الرماني وابن طاهر لا تتعلق بشيء فإذا قلت : (رب رجل صالح لقيته ، أو لقيت) فمجرورها مفعول في المثال الثاني ومبتدأ في الأول ، أو مفعول مثل : زيدا ضربته ، لكن يقدر الناصب بعد المجرور لا قبله ، لأن رب لها صدر الكلام من بين سائر حروف الجر ، وإنما دخلت في المثالين وغيرهما لمجرد إفادة التكثير أو التقليل ، لا لتعدية العامل حتى تتعلق به[8].

ولعل ما علل به مخالفو الأخفش اليمني وابن طاهر وابن هشام أولى بالتعمق والنظر فيه ، وذلك أن رب حرف زائد وإن لم تكن كذلك لما جاز : رب رجل عالم ضربته ، لأنك لو جعلت (رب رجل) متعلقا بـ(ضربت) لكنت قد عديت الفعل إلى الاسم وإلى ضميره وذلك لا يجوز ، فلا يمكن اعتبار (زيدا) منصوبا بـ(ضربت) في قولك : (زيدا ضربته) ، لأنه لا يجوز في الاشتغال إضمار الفعل وإبقاء الاسم مجرورا ، فلا يجوز : (بزيدٍ مررت به) بل : (زيدا مررت به) فهذا دليل على أن رب زائدة [9].

وينقل قول ابن هشام في مسألة تقدير المتعلق في شبه الجملة ، حيث يرى ابن هشام أنه إذا قُدّر الخاص لم ينتقل الضمير إلى الظرف، فلا يكون له محل ولا عمل بالاتفاق[10] ، فلا يقدر الكون الخاص كقائم وجالس إلا بدليل ، ويكون الحذف جائزا وليس على الوجوب ، ولا ينتقل الضمير حينئذ من المحذوف إلى الظرف والمجرور[11] ، ويقابله المتعلق العام الذي إذا حذف انتقل الضمير المستتر الذي

1 – العقد الوسيم : 79-80 .
2 – ينظر : شرح التسهيل 261/3 ، وينظر : الأصول في النحو لابن السراج 15/2 .
3 – ينظر : ديوانه : 161
4 – نسبه الأنباري في الإنصاف إليه ، ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف 499/2 .
5- ينظر: تعليق الفرائد شرح تسهيل الفوائد للدماميني ، 796/2 تح : محمد السعيد عبد الله عامر ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر .
6 – ينظر : العقد الوسيم : 47 .
7 – ينظر : نفسه 48 .
8 – ينظر : شرح قواعد الإعراب للكافيجي 237 .
9 – ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 528/1 .
10 – ينظر : العقد الوسيم : 54 .
11 – ينظر : مغني اللبيب : 585 .

كان فيه إلى الظرف ، وسمي ذلك الظرف مستقرا (بفتح القاف) لاستقرار الضمير فيه ، أما المتعلق الخاص فلم ينتقل إليه شيء من متعلقه فسمي (لغوا)[1] .

وقد كان للفارسي والسيرافي نصيب فيمن نقل عنهم الأخفش اليمني ، وذلك عند ذكر الظرف والمجرور ، فحكمهما كحكم الجمل الخبرية في وقوعها بعد الأسماء أحد الأربعة[2] ، وفي كونه هو الخبر[3] ونحوه[4] ، أو متعلقه خلاف ، فعن الفارسي وأتباعه الأول ؛ لصيرورة المحذوف منسيا ، وعن السيرافي الثاني ؛ لأنه الأصل[5] ، فالفارسي يرى أن الظرف والمجرور هما الخبران ، ويرى السيرافي أن متعلقهما هو هو الخبر ، ولعله يقصد من تبع الفارسي وهو تلميذه ابن جني ، ذكر ذلك ابن عقيل في المساعد[6] .

ولكن نلحظ أن الأخفش يميل إلى الرأي الأول ، وهو رأي الفارسي ومن تبعه ، فعلى الأول[7] يلزم في نحو: (رأيت الطائر على غصن) إما كونه لغوا ، وهو خلاف ما استقر ، وإما اختلاف عامل التابع والمتبوع ، وهو خلاف ما اشتهر ، وعلى الثاني[8] : استتار الضمير فيه[9] .

ينقل محقق الكتاب عن شارح العقد الوسيم في : (رأيت الطائر على غصن) أن الظرف إما أن يتعلق برأيت ولا يقدر محذوفا فيكون لغوا وهو خلاف ما استقر ، وإما أن يتعلق بعام محذوف فيلزم اختلاف عامل التابع وهو الحال هنا ، والمتبوع وهو صاحبها ، وهذا بلا شك خلاف ما اشتهر بين النحاة المتقدمين[10] ، وقد رُد قول السيرافي لأن الضمير مستتر في المتعلق مع انتقاله من المحذوف ، والضمير لا يستتر في غير عامله[11].

ولا تخلو عبارة الأخفش اليمني من التعقيد أحيانا ، وذلك عندما يتحدث عن عمل الظرف عمل الفعل لتضمنه رائحة الفعل في الفصل الثالث ، فيرفع المضمر والظاهر بشرط اعتماده على صاحبه أو النفي والاستفهام عند البصريين، ومطلقا عند الكوفيين ، ويذكر الخلاف بين النحويين في رافع هذا المضمر والظاهر ، أهو العامل أم المتعلق ؟ فقيل بأنه العامل فهو الذي يعمل الرفع ؛ لامتناع تقدم الحال في مثل : (زيد في الدار جالسا) ، وقيل بأن العامل هو المتعلق ؛ لأنه المتأصل في العمل [12] ، يرى الأخفش أنه لا فائدة فيه للاعتماد ، وهل كونه فاعلا واجب ، أو راجح أو مرجوح ؟[13] ، وينقل رأي الجمهور : في نقل ابن هشام الأول بالأول ، وقال ابن مالك وابن هشام الثاني بالثاني، وبعضهم بالثالث [14] .

ولا تخلو عبارته هنا من التعقيد ، ولعل الأخفش يقصد أن ابن هشام ينقل عن جمهور النحاة أن الرافع للمضمر والظاهر في الظرف والمجرور هو العامل لا المتعلق ، فيجب أن يكون هو الفاعل ، وهذا هو المقصود بـ(في نقل ابن هشام الأول بالأول)، ويرى ابن هشام وابن مالك أيضا أن المتعلق هو العامل لكونه راجحا لا مرجوحا ، وهذا مقصوده بـ(وقال ابن مالك وابن هشام الثاني بالثاني) ، وبعض من النحاة يقول : المتعلق هو العامل لكونه مرجوحا .

---

1 – ينظر : حاشية الشمني على مغني اللبيب 153/2 .
2 – المراد بالأربعة : الخبر والحال والصفة والصلة ، فالظرف والمجرور بعد المبتدأ خبر ، وبعد المعرفة حال وبعد النكرة صفة ، وبعد الموصول صلة .
3 – أي : الظرف والمجرور يأتيان أخباراً .
4 – من إتيانه صلة أو صفة أو حال .
5 – ينظر : العقد الوسيم : 60 .
6 – ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل 236/1 .
7 – أي أن الظرف والمجرور هما الخبر .
8 – أي أن متعلقهما هو الخبر .
9 – ينظر : العقد الوسيم : 60-61 .
10 – ينظر هامش رقم (6) ص: 60 من تحقيق كتاب العقد الوسيم ، نقلا عن الكوكباني شارح العقد الوسيم ، الموسوم بـ(إحكام العقد الوسيم).
11 – وهو قول ابن هشام ذكر ذلك ابن عقيل والسيوطي وغيرهما ، ينظر : المساعد 236/2 وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي 9/1 .
12 – ينظر : العقد الوسيم 62-63 .
13 – ينظر : العقد الوسيم 63 .
14 – ينظر : نفسه 63 .

ولا زال ينقل قول ابن هشام عن الكوفيين تجويزهم إعراب الاسم الواقع بعد الظرف الذي يكون خاليا من الاعتماد كونه مبتدأ على رأي البصريين ، وكونه مبتدأ وفاعلا عند الكوفيين ، وهو جائز الوجهين في رواية ابن هشام عن الكوفية ، وينقل الأخفش رأي ابن هشام عن البصريين والكوفيين ، فنراه يعرض المسألة ههنا دون ترجيح ، مما يدل دلالة قاطعة على (بغدادية) الرجل ! .

ونراه يذكر أبا الفتح ابن جني وأبا البقاء العكبري عند حديثه عن متعلق الظرف والمجرور ، والمتعلق إما أن يكون عاما فيسمى (مستقَرا) لاستقرار الضمير فيه ، وإما أن يكون خاصا يقدر بالجملة (استقر) ، ويجب في هذا المتعلق ألا يظهر، وقد أجاز ابن جني إظهاره ، استنادا إلى قوله تعالى : مُسۡتَقِرًّا عِندَهُۥ[1] ، ، غير أن الأخفش يرد رأي ابن جني معلقا عليه بأنه خاص، أي : غير متحرك ، وليس بمستقر[2]، وهذا في الحقيقة رد الرضي على ابن جني ، وهذا نصه: "وقال ابن جني بجوازه ولا شاهد له ، وأما قوله تعالى : (فلما رآه مستقرا عنده) فمعناه : ساكنا غير متحرك ، وليس بمعنى : كائنا"[3] .

أما نقله عن العكبري فينقل عنه أنه إن حذف أولا ونقل ضميره لم يجز ، وإن ذكر أولا لم يمتنع[4]، وهذا قول تفرد به العكبري وعبر عنه الأخفش بأنه (غريب)[5] ، ومن وصفه بالغرابة ابن هشام ، ووجه الغرابة تفرد العكبري بهذا القول ، وعدم موافقة النحويين له[6] ، وينقل الأخفش رأي الرضي وجوب ذكر ذكر متعلقه ، ويُشكِل هذا الإطلاق وجوب الحذف في مواضع بالاتفاق منها نحو : بالرفاء والبنين[7] ، وحينئذٍ والآنَ[8] ، وهذان تعبيران معروفان عند النحاة بالضرورة ، وحذف المتعلق فيهما واجب ، ولعل ولعل ترجيح الأخفش هو الراجح وذلك عندما دافع عن رأي أبي البقاء بأنه قريب من القياس[9] ، ولعله يقصد العوامل المحذوفة العاملة كما في قوله تعالى : وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ [10] ، أي : استجارك أحد استجارك ، ومثله قولنا : زيد لمن سأل : من قام ؟ .

وممن ذكرهم الأخفش اليمني في نقولاته الزمخشري واصفا إياه بـ(إمام الإعراب) ، وذلك في مسألة حذف المتعلق وذكره في قول الله تعالى : قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ)[11]، وينقل رأي ابن مالك ضرورة ذكر المتعلق حتى لا يجمع بين الحقيقة والمجاز[12] .

وهكذا كان اعتماد الأخفش اليمني على أسلافه ونقولاته عنهم ، فمرة يذكرهم بأسمائهم ، وأخرى بألقابهم ، وثالثة يخفيهم ويضمرهم ، ويعبر بقولته المشهورة (وقيل :) ، ولننتقل الآن إلى المطلب الآخر .

المبحث الآخر : منهج الأخفش اليمني في الاستشهاد :-

أما بالنسبة لاستشهاد الأخفش اليمني في نقولاته ومناقشاته للمسائل النحوية فلعلنا نلحظ عليه قلة اهتمامه بالشاهد النحوي ، وهذا ظاهر جلي للمشاهد ، ولعل ذلك يرجع إلى أن الأخفش اليمني راعى

---

1 – من قول الله تعالى : قَالَ ٱلَّذِي عِندَهُۥ عِلۡمٞ مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبۡلَ أَن يَرۡتَدَّ إِلَيۡكَ طَرۡفُكَۚ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسۡتَقِرًّا عِندَهُۥ قَالَ هَٰذَا مِن فَضۡلِ رَبِّي لِيَبۡلُوَنِيٓ ءَأَشۡكُرُ أَمۡ أَكۡفُرُۖ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشۡكُرُ لِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٞ ٤٠ النمل .

2 – ينظر : العقد الوسيم 49 .

3 – شرح رضي الدين على كافية ابن الحاجب 276/1.

4 – ينظر : العقد الوسيم 49 .

5 – ينظر : نفسه .

6 – ينظر : كتاب حاشية الدسوقي على المغني 97/2 .

7 – دعاء الجاهلية للمتزوج ، ينظر : لسان العرب (رفأ) .

8 – وهذا بإضمار (كان ذلك) والآن : أي اسمع ، يقال ذلك لمن ذكر أمرا قد تقادم عهده ، وأصله : كان ذلك حينئذ واسمع الآن" ينظر : العقد الوسيم 50- 51 .

9 – ينظر : العقد الوسيم 49 .

10 – التوبة 6 .

11 – النمل : 65 .

12 – ينظر : شرح التسهيل لابن مالك 282/2 .

الاختصار والإيجاز ما أمكن ، فكتابه -كما أشار في المقدمة- فقد زانه التقاط فرائده من درر بحور ، لضبط ما شرد من هنا وهناك[1] .

ثم نلحظه مذيلا كتابه بأنه قد خلُص من هذا البحث اللطيف ، وحسُنت خاتمته ببيان معظم أحكام الظرف والتقسيم[2].

وفيما يلي قراءة في استشهاده بأيات القرآن والحديث النبوي وكلام العرب ، ليتبين نهجه جيدا فيما اعتمد عليه وفيما تركه وأسباب ذلك .

الاستشهاد بكلام الله تعالى :-

أكثر شاهد نحوي استشهد به الأخفش اليمني الشاهد القرآني مقارنة بغيره من الشواهد ، مع ملاحظة أنه لا يأتي بالآية كاملة ، بل يقتصر على موضع الشاهد كما سنرى ، وأول هذه الشواهد في قوله تعالى : مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ من قوله تعالى : قَالَ ٱلَّذِي عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِيٓ ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ ۖ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ ٤٠ [3].

استشهد الأخفش اليمني بجزء هذه الآية الكريمة على جواز إظهار متعلق شبه الجملة ، ناقلا ذلك عن أبي الفتح بن جني ، معقبا على كلامه بأنه (مردود)[4] وقد خالف ابنُ هشام ابنَ جني ، حيث استشهد بهذا القول الكريم في مسألة الحال ، وعموما فإن مسألة جواز ظهور المتعلق وحذفه مسألة خلافية يضيق المقام للإسهاب فيها [5].

ومن هذه الشواهد أيضا عندما ذكر حذف متعلق شبه لجملة للدليل ، وهو المتعلق الخاص في قوله تعالى : ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ ، وهي جزء قوله تعالى : يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَتْلَى ۖ ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ ۚ فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ ۗ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ۗ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ ١٧٨ [6]

وقوله تعالى : ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ من قوله تعالى : وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ [7] ،وقد قدر المتعلق بـ : الحر مقتول بالحر ، والنفس مقتولة بالنفس ، والعين مفقوءة بالعين ، ثم : مقلوعة ومجدوع ومصلوم ، فالمقدر كائن أو يكون[8] ، ومن هذا الباب أيضا : فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ من قوله تعالى : يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُواْ ٱلْعِدَّةَ [9]، حيث يقدر المتعلق بـ(فطلقوهن مستقبلا لعدتهن)[10] .

ومن ذلك إشارته إلى تقدير (يذكر) في المجرور من قوله تعالى : قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ [11] ، ولا يصح تقدير المتعلق بـ(استقر) ونحوه حتى لا يجمع بين الحقيقة والمجاز ، لأن الظرفية المستفادة من (في) تكون حقيقة بالنسبة إلى غيره سبحانه وتعالى ، ومجازا بالنسبة إليه تعالى[12].

---

1 – ينظر : العقد الوسيم 41 .
2 – ينظر : العقد الوسيم 99 .
3 – النمل .
4 – ينظر : العقد الوسيم 49 .
5 – ينظر : مغني اللبيب : 581 ، وشرح التسهيل 316/1 ، وشرح المفصل 90/1 ، ولمع ابن جني : 28 .
6 – البقرة : 178 .
7 – المائدة : 45 .
8 – ينظر : العقد الوسيم : 52 .
9 – الطلاق : 1 .
10 - ينظر : العقد الوسيم : 52 .
11 – النمل : 65 .
12 – ينظر :العقد الوسيم : 53 ، وينظر : مغني اللبيب : 586 .

ومن استشهاده أيضا عندما تعرض للمتعلق المستقر ، وذكره اتفاق النحاة على أن يكون جملة[1] ، استشهد بقوله تعالى: إِذَا لَهُم مَّكۡرٞ فِيٓ ءَايَاتِنَاۚ من قوله تعالى : وَإِذَآ أَذَقۡنَا ٱلنَّاسَ رَحۡمَةٗ مِّنۢ بَعۡدِ ضَرَّآءَ مَسَّتۡهُمۡ إِذَا لَهُم مَّكۡرٞ فِيٓ ءَايَاتِنَاۚ قُلِ ٱللَّهُ أَسۡرَعُ مَكۡرًاۚ [2]، لأن (إذا) فجائية ولا يأتي بعدها فعل ، والاسمية باقية لأن النية التأخير ، وهي عكس المتعلق الآخر الذي استشهد له بقوله تعالى : فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ [3]، فيمنع تقديم الخبر لمنع اللبس .

ومن ذلك أيضا عندما تعرض للضمير ، حيث ينتقل إلى الظرف والمجرور من المتعلق المحذوف ، فينتصب الحال عنه كما في : (زيد في الدار جالسا) ، والتأكيد في : (عندك الدهرَ أجمعُ) ، والعطف عليه كما في : (عليكِ ورحمة الله السلامُ) ، والإبدال منه كما في : وَٱلۡوَزۡنُ يَوۡمَئِذٍ ٱلۡحَقُّۚ [4] ، فـ(الحق) – عند الأخفش اليمني- بدل من الضمير المستتر في (يومئذ) ، تأكيد للضمير المحذوف مع الفعل ، لتنافيهما أي : التأكيد والحذف .

غير أننا إذا نظرنا إلى بعض كتب الإعراب وجدنا (الحق) خبرا لـ(الوزن) ، مع جواز كونه صفة ، وجواز كونه منصوبا على المصدرية [5] .

ولا زال يطالعنا بمسألة تعدد المجرورين في الجملة ، فيختلف متعلقهما أو يتحد ، يتحدان في كونهما لَغوَين ، أو يختلفان في كون أحدهما لغوا والآخر مستقرا ، ويضرب لذلك مثلا بقول الله تعالى : فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ مِنَ ٱلۡمِحۡرَابِ [6]، وهنا قد اتفقا في اللغوية ، فكلاهما متعلق بـ(خرج) ، وإما أن يكون الأول لغوا والآخر مستقرا كما في: فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦۖ [7] من قوله تعالى : فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦۖ قَالَ ٱلَّذِينَ يُرِيدُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا يَٰلَيۡتَ لَنَا مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ قَٰرُونُ إِنَّهُۥ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٖ وإما أن يكون الأول والآخر محتملا للغو والاستقرار كما في : لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَۖ من قوله تعالى : قَالَ لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَۖ يَغۡفِرُ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ وَهُوَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ [8] ، ويرى العكبري أن في خبر (لا) وجهين : أحدهما : قوله (عليكم) فعلى هذا ينتصب اليوم بالخبر ، وقيل ينتصب اليوم بـ(يغفر) ، والثاني : الخبر (اليوم) ، و(عليكم) يتعلق بالظرف أو بالعامل في الظرف وهو الاستقرار[9] .

فالسمة البارزة لمنهج الأخفش اليمني اقتصاره على موضع الشاهد فقط وإن كانت كلمة واحدة من آية كاملة، وذلك كاستشهاده بنحو: فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡلُومَٰتٖ [10] و مَّعۡدُودَٰتٖ ،فكثير مما يقبلُ النصبَ ينجر بـ(في) أو (الباء) بمعناها ، أو بـ(من) بمعناها نحو : مِن قَبۡلِهِم [11] و مِنۢ بَعۡدِهِم [12]، ولا يجوز أن يقال : في عندك ولا في قبلك[13] .

---

1 – ممن ذهب إلى ذلك : الفارسي والزمخشري وابن الحاجب والرضي ينظر : المساعد 236/1 وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي 98/1 .

2 – يونس : 21 .

3 – الواقعة : 88 .

4 – الأعراف : 8 وَٱلۡوَزۡنُ يَوۡمَئِذٍ ٱلۡحَقُّۚ فَمَن ثَقُلَتۡ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ

5 – ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري 354/1-355 ، والمشكل في إعراب القرآن لمكي القيسي 282/1.

6 – من قوله تعالى : فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ مِنَ ٱلۡمِحۡرَابِ فَأَوۡحَىٰٓ إِلَيۡهِمۡ أَن سَبِّحُواْ بُكۡرَةٗ وَعَشِيّٗا مريم : 11 .

7 – القصص : 79 .

8- يوسف : 92 .

9 – ينظر : التبيان في إعراب القرآن 479/2 وينظر : مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي 2/ 394

10 – من قوله تعالى : لِّيَشۡهَدُواْ مَنَٰفِعَ لَهُمۡ وَيَذۡكُرُواْ ٱسۡمَ ٱللَّهِ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡلُومَٰتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلۡأَنۡعَٰمِۖ فَكُلُواْ مِنۡهَا وَأَطۡعِمُواْ ٱلۡبَآئِسَ ٱلۡفَقِيرَ ٢٨ الحج .

11 – من قوله تعالى : وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ لَوۡلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوۡ تَأۡتِينَآ ءَايَةٞۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّثۡلَ قَوۡلِهِمۡۘ تَشَٰبَهَتۡ قُلُوبُهُمۡۗ قَدۡ بَيَّنَّا ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ١١٨ البقرة .

12 – من قوله تعالى : تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۘ مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ وَرَفَعَ بَعۡضَهُمۡ دَرَجَٰتٖۚ وَءَاتَيۡنَا عِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدۡنَٰهُ بِرُوحِ ٱلۡقُدُسِۗ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِم مِّنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخۡتَلَفُواْ فَمِنۡهُم مَّنۡ ءَامَنَ وَمِنۡهُم مَّن كَفَرَۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلُواْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ ٢٥٣ البقرة .

13 – ينظر : العقد الوسيم 83 .

استشهاده بحديث النبي – ﷺ - :-

مسألة الاستشهاد بحديث النبي ﷺ مشهورة بين النحاة ، من مؤيد ومعارض ، لكثرة الوضع والتلفيق على لسان النبي -ﷺ - وتفشي اللحن في رواية الحديث بالمعنى من الثقات ، لهذا ولغيره تشدّد بعض النحاة فمنع الاستشهاد بالكلية ، ولعل أخفشنا هذا منهم ، فانقسموا تجاهه ثلاثة فرق ؛ الأولى يمثلها الأولون كسيبويه وابن الضائع وأبي حيان ، وهؤلاء قد منعوا الاستشهاد به مطلقا ، غير أننا نلحظ أن أبا حيان نفسه قد تعقب استشهاد ابن مالك بالأحاديث النبوية واستشهد بها أيضا ، وذلك عند استشهاده على جواز تذكير العدد مع أن المعدود مذكر محذوف بحديث **(من صام رمضان ثم أتبعه بست من شوال)**[1] ، وقد اختلف النقل في الحديث بحذف التاء يريد : بستة أيام[2].

وابن مالك من الفرقة الثانية التي توسعت في الاستشهاد بالحديث مطلقا ، واقتفى أثره الرضي وابن هشام ، والفرقة الثالثة التي توسطت الأمر ؛ فلم تمنع مطلقا ولم تستشهد مطلقا بل كانت على حذر ومن هؤلاء : السيوطي والشاطبي

ولعل صاحبنا الأخفش قد تأثر بالفرقة الأولى التي يتزعمها سيبويه ، وبهذا يتضح مخالفة الأخفش في منهجه ونقولاته في كتابه هذا الرضي وابن هشام ، فكثيرا ما نقل عنهم آراءهم النحوية ولم ينقل استشهادهم بحديث واحد ، وهذا لا أدري هل يُحسب له أو يُحسب عليه ؟!!.

استشهاده بالشعر :-

لم يستشهد الأخفش بالشعر كثيرا ، استشهد بأربعة أبيات كاملة ، وسبعة أجزاء من الأبيات ، إذ يورد شطر البيت الذي فيه الشاهد النحوي ويقتصر عليه ، ويُلحظ عليه أنه لا يرد الأبيات إلى قائليها في كل استشهاده ، وأول استشهاده كان بقول القائل[3] :

مثالها العلــمُ لـدى ربنـا بمـن لـديـه الحـفـظ للعهـد
ضل حمار العلـم بين الورى والحبرُ بين الناس قد يهــدي
والحمد للهــادي عبادا له لمالــه من واجــب الحمــد
إذ خصنا من بينهم بالهدى للفقــه في نحــو ذوي الرشــدِ

مثّل الأخفش بهذه الأبيات على الظرف والجار والمجرور ، فكان الأولان للظرف وكان الآخران للجار والمجرور ، فيجعل الظرف الواقع بعد الاسم صفةً مع اعتبار تعريف الاسم الواقع قبله ، فحكمه[4]عند فحكمه[4]عند الأخفش حكم الجمل الخبرية في وقوعه بعد الأسماء أحد الأربعة[5] ومحتملا لاثنين[6] منها ، ويختص بأمر ثالث[7] أشار إليه صاحب شرح مقدمة تلخيص البيان والمعاني "[8] ثم أنشد الأبيات السابقة ، وينقل الخلاف في كونه هو الخبر ونحوه أو متعلقه ؛ فعن الفارسي وأتباعه الأول لصيرورة المحذوف منسيا ، وعن السيرافي الثاني لأنه الأصل[9] .

---

1 – أخرجه مسلم من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه في كتاب الصيام (1164) ينظر : منة المنعم في شرح صحيح مسلم شرح : صفي الرحمن المباركفوري ، دار السلام الرياض السعودية 202/2 ، وأخرجه أبو داوود من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه كتاب الصيام ، حديث رقم (2433) ينظر : صحيح سنن أبي داود 77/2 شرح : محمد ناصر الدين الألباني مكتبة المعارف الرياض ط1 1998 .

2 – ينظر : ارتشاف الضرب لأبي حيان 750/2 .

3- لم أهتدِ إلى قائلها ، ولعلها من نظم سعد الدين التفتازاني ، ولم أجدها في شرح المقدمة .

4 – أي : الظرف .

5 – أي : الخبر والحال والصفة والصلة .

6 – أي : الصفة والحال .

7 – أي : جعله صفة مع اعتبار تعريفه .

8 – هو سعد الدين التفتازاني ، ينظر : المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم تح : عبد الحميد هنداوي ص : 15 ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان

9- ينظر : العقد الوسيم : 60 وينظر في هذه المسألة : المساعد 236/1 وهمع الهوامع 99/1 .

ويعني الأخفش أن الظرف يقع صفة للفصاحة ، وهذا ما أشار إليه من كلام التفتازاني عندما عرّف الفصاحة الكائنة في المفرد ، فقُدّر عامل الظرف اسما معرفة لذلك ، وإن كان المشهور تقديره فعلا أو اسما منكرا[1].

ومن منهجية الأخفش أنه لا يرد الأبيات كما ذكرنا إلى قائليها ، وذلك عندما استشهد بقول[2] :

عنــدك الدهـــر أجمــعُ

على أن الضمير ينتقل إليه من المتعلق المحذوف أشياء منها تأكيدها فيه ، ثم قال : والعطف عليه ثم أنشد[3] :

عليـكِ ورحمـــة الله الســـلامُ

وحمله الجمهور على هذا ، هكذا نقل عن ابن جني ، حتى كأنه عندها : عليك السلام ورحمة الله وهذا وجه ، ويرى ابن جني وجها آخر لا تقديم فيه ولا تأخير من قبل العطف ، وهو أن يكون (رحمة الله) معطوفا على الضمير في (عليك) وذلك أن (السلام) مرفوع بالابتداء ، وخبره مقدم عليه وهو (عليك) ، ففيه ضمير منه مرفوع بالظرف ، فإذا عطفت (رحمة الله) عليه ذهب مكروه التقديم ، لكن فيه العطف على المضمر المرفوع المتصل من غير توكيد له ، وهذا أسهل من تقديم المعطوف على المعطوف عليه [4]، وما جيء في استشهاد النحاة بقول أحدهم :

عزمت على إقامة ذي صباح[5]

فـ(ذي صباح) لغة خثعمية ، فلا يقال : ذات شهر وذات سنة[6].

استشهد الأخفش بهذا على الظرف المعرب على هذه اللغة ، فبعد أن بيّن الظروف المبنية استثنى منها هذا ، فلو قيل على هذه اللغة : (سرى عليها ذاتُ ليلة) بالرفع لجاز ، ولا يقال على لغة غيرهم من العرب إلا : (سرى عليها ذاتَ ليلة) بالنصب[7].

وهكذا كان يفعل في بقية الأبيات التي كان يستشهد بها ، كان يأتي بالبيت مجزوءا ومن غير نسبة ، وسنكتفي بهذا لضيق المقام .

استشهاده بأمثال العرب وأمثال النحاة :-

لا شك أن الأمثال تنقسم إلى قسمين : الأمثال العربية وهي التي تتكون من مورد ومضرب ، وأمثال نحوية وضعها النحاة وتعارفوا عليها وهي كثيرة، وقد أكثر الأخفش اليمني منها في تدعيم مسائله النحوية التي يناقشها ، وقد أوصلها إلى ما يقرب من ثمانية وعشرين مثالا ، منوعة مفرقة ، من هذه الأمثال : **(آتيك خفوق النجم ومقدم الحاج)** و**(أقطعه حُضرَ فرسه)** و**(انتظرني جَزرَ جزورين)** و**(انتظرني ريث أخرج)** و **(بالرفاء والبنين)** ، وفيما يلي اخترنا بعض النماذج لضيق المقام لسردها كلها .

ويجب في المتعلق[8] أن يُذكر ، ويُشكل هذا الإطلاق وجوب الحذف في مواضع سُمع فيها بالاتفاق الحذف نحو : **بـ(الرِّفاء والبنين)** ونحو : **(حينئذٍ والآن)**[9] ، وتضرب العرب المثال الأول للناكح ، وقد

---

1 – ينظر : حاشية الجرجاني على المطول للتفتازاني تح : رشيد أعرضي ص : 45 الطبعة الأولى 2007 دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

2- والبيت : فإن يك جثماني بأرض سواكم فإن فؤلدي عندك الدهرَ أجمعُ

وهو لجميل بثينة في ديوانه : 118 ، ونسبه الأزهري إليه في شرح التصريح 166/1 ، ونسب إلى كثير عزة في ديوانه : 33/1 .

3 – وهو عجز بيت وصدره : ألا يا نخلةً من ذات عِرقٍ

وقائله مجهول عند البطليوسي في الحلل ص : 189 ، وابن جني في الخصائص 386/2 ، ونسبه صاحب الخزانة إلى الأحوص 401/1 .

4 – ينظر : الخصائص 386/2 .

5- صدر بيت عجزه : لأمرٍ ما يُسوّدُ من يَسودُ

لرجل من خثعم في الكتاب 227/1 ، ولأنس بن مدركة الخثعمي في شرح المفصل 12/3 ، ومن غير نسبة في شرح التسهيل 203/2 .

6- العقد الوسيم : 90 .

7 - ينظر : شرح التسهيل 204/2 ، وينظر : الكتاب 226/1 .

8 – أي : متعلق شبه الجملة .

9 – العقد الوسيم : 50-51 .

جاءا في كتاب الأمثال للأصفهاني[1] وأورده أصحاب المعاجم[2] ، والمثل الأول عربي والآخر نحوي ، ووجه الاستشهاد بهما حذف المتعلق ، وتقديره في الأول : (انكح بالرِّفاء والبنين) والآخر (كان ذلك حينئذٍ واسمع الآن) يقال ذلك لمن ذكر أمرا قد تقادم عهده[3] .

ومن أمثال النحاة أيضا قولهم : (**على التمرة مثلَها زبداً)** واستشهد الأخفش والنحويون به على تعين تقدم المتعلق لتعين تقدم العامل ، فيتعين تقدمه للمقتضي كـ(أين زيد)؟ و(إن على التمرة مثلَها زبدا) ، فيلزم الفصل بينهما بأجنبي ، وليس المقدر كالملفوظ[4].

ومن شواهده أيضا عندما بيّن أن ظرف الزمان لا يقع خبرا عن الأعيان إلا المتجددة ، فلا يُخبر بالزمان عن الأعيان إلا متجددة كـ(**الليلةَ الهلالُ)** ، أو معلوما إضافة معنى إليها كـ(**اليومَ خمرٌ)**[5] أو عامة وهو خاص نحو : **(لا كوكبَ الليلةَ)** أو مسؤول به عنه نحو : **(في أي ليلةٍ لا كوكبٌ)**[6]، وهذه كلها أمثال قلّما قلّما تجد من النحاة من لا يستشهد بها فهي – كما ذكرنا – اصطلح عليها النحاة ودارت على ألسنهم لبيان القاعدة النحوية ، وكلها مأخوذة من لسان العرب والأعراب .

ومن أمثالهم أيضا : **(داري خلف دارك فرسخين)** و **(دنوت أنملةً)** بالنصب على التمييز أي : تباعدت ، أو مصدر كـ(**دنوت أنملةٌ)** ، وبالرفع خبر وما قبله ظرفه أو كلاهما خبر ، ويجوز : من خلفِ دارك، والعمل بحاله في الأصح ، والتقدير : تباعدت فرسخين وهو من تمييز النسبة ، فالفرسخان هما اللذان مبعدان لها ، كما أن الماء في امتلأ الإناء ماءً هو المالئ ، وكونه تمييزاً هو رأي الجمهور ، وقد أجاز المبرد جعله حالاً من الضمير المستتر في الخبر ، أي : ذات مسافة فرسخين ، ونصبه على التمييز أجود من نصبه ظرفا[7] ،أما على المصدرية فالتقدير : بعدَ فرسخين ، ودنو أنملةٍ ، هذا فليُتأمل !.

وهكذا كان استشهاد الأخفش اليمني بالأمثلة المأثورة والأقوال المشهورة ، يوردها شرحا ودعما واستشهادا ، يعلق عليها ويبينها كاملة كما وردت وسُمعت .

وإلى هنا وصلنا بالحديث مبلغا ، يمكن القول فيه أن الأخفش لم يكن مطنبا ،كثير الحشو في مؤلفه هذا ، فقد كان زاهدا في استشهاده ببعضها وبخاصة (الأحاديث النبوية) ، ولعل التماس العذر له أن الحديث النبوي كان مروياً بالمعنى ، وأن مصنفه كان بمثابة الأمالي المختصرة المفيدة ، التي يقل فيها المبنى ويزيد فيها المعنى ، وهذا والله تعالى أعلى وأعلم وأكرم !.

المصادر والمراجع .

أولا : **القرآن الكريم** ، رواية حفص عن عاصم المدني ، مصحف المدينة للنشر الحاسوبي .

1- الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، ط1 1985م ، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان .

2- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية مصر .

3- البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ، تحقيق : طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر 1970م .

1- ينظر : المجموع المغيث 780/1 ، وينظر :كتاب الأمثال لأبي عبيد : 69

2 – ينظر : اللسان والقاموس مادة (رفأ) .

3- ينظر : المغني ص 582 ، وشرح المفصل لابن يعيش 47/2 .

4 – ينظر : العقد الوسيم 57 .

5- مثل قاله امرؤ القيس وتتمته : (وغدا أمر) حين بلغه مقتل أخيه ثم صار مثلا ، ينظر : المستقصى من أمثال العرب للزمخشري 358/1 ، وشرح التسهيل 320/1 والمساعد 237/1 .

6 – ينظر : العقد الوسيم 84 .

7 – وهذا رأي ابن مالك في شرح التسهيل ينظر : شرح التسهيل 322/1 .